دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف

تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية(دولة البرازيل)، "دروس للاقتصاد الجزائري"

أ.مزوري الطيب
tayebwto1983@gmail.com

د.تراراي مجاوي حسين
h_trari@yahoo.fr

جامعة وهران-الجزائر

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع تجربة دولة البرازيل في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف، و هذا من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري لهذه الدولة على معدلات النمو الاقتصادي و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفتر ة (1980-2013). و لتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration). لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الانفتاح التجاري و المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر . ناهيك عن ذلك يهدف هذا البحث إلى الخروج بدروس للاقتصاد الجزائري بصفته دولة على مشارف الانضمام إلى هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، النظام التجاري المتعدد الأطراف، التكامل المتزامن، البرازيل، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Le but de cet article est de reconnaître la réalité de l'expérience de l'État du Brésil dans le domaine de la libéralisation du commerce dans le système commercial multilatéral, et ce, par mesure de l'impact de l'ouverture commerciale de ce pays sur les taux de croissance économique et les flux d'IDE au cours du rapport de période (1980 - 2013). Pour atteindre cet objectif le désire, nous avons utilisé à cette fin du test d'intégration simultanée (cointégration) Pour connaître la relation à long terme entre chacun de l'ouverture du commerce et les variables économiques mentionnés ci-dessus. Sans compter que cette recherche vise à trouver des leçons de l'économie algérienne en tant qu'Etat à la périphérie de l'adhésion au système commercial multilatéral.

Mots-clés: la croissance économique, l'investissement étranger direct, l'ouverture du commerce, le système commercial multilatéral, l'intégration simultanée, le Brésil, l'économie algérienne.

تمهيد :

لقد كان التوقيع على الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة أوروغواي في مدينة مراكش المغربية موافقة رسمية على إنشاء النظام التجاري المتعدد الأطراف (WTO[1]) سنة 1995، و الذي يعتبر الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية فيه بين أعضائه، من أجل تحقيق حرية التجارة الدولية من كافة القيود الجمروكية و الغير جمروكية و هذا بالاعتماد على مجموعة من الأهداف و المبادئ، و الإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية و إلزاما و سرعة.

و في هذا الإطار، اهتمت الكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية بموضوع الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسات والبحوث أنه يمكن الجزم وبشكل غير قابل للنقاش أن هناك علاقة سببية موجبة بين المسارين السابقين الذكر.

و هذا استناداً إلى ما أتى به عدد من الاقتصاديين كـ : (Paul R, Krugman, 2011)[2] و(Jan, Tinbergen, 1965)[3] (Melitz,M J, 2003)[4] (Aghion, P, et Al., 2002)[5] و (Alan M, Rugman, & Gavin Boyd, 2001)[6] (Dollar D, 1992)[7]. حيث بين هؤلاء أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف له أهمية كبيرة في الدول العالم فهو يمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية و المكتسبة لذلك فإن للانفتاح التجاري له فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع.

و ما يميز هـ ذا النظام التجاري المتعدد الأطراف وجود مجموعة من الاتفاقات و المؤتمرات الوزارية تشمل جميع القطاعات بما فيها (الصناعة الخدمات، الزراعة، حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار). و هي بمثابة الإطار القانوني للنظام التجاري المتعدد الأطراف بعد ما فتح الباب أمام الدول الراغبة في الانضمام إليه للاستفادة من التخصص و تقسيم العمل الدولي.

و من بين هذه الدول لدينا دول أمريكا اللاتينية و التي من بينها دولة البرازيل، حيث سارعت هذه الدولة إلى تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف. و هذا بعد بروز مشكلات اقتصادية في الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة نتيجة الاعتماد المتزايد على النفط و عدم التنويع الاقتصادي حيث أدت التقلبات العالمية في أسعار

النفط مع وجود حاجة مستمرة إلى تمويل الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري، إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لهذه الدولة.

و عليه الهدف من الانضمام هو الاستفادة من التخصص و تقسيم العمل الدولي بهدف تنويع الاقتصاد المحلي و الاهتمام بالقطاع الخاص و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا و تحفيز الاقتصاد المحلي و هذا كله من خلال إتباع سياسة الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف سنة 1995.

وعليه تسعى هذه الورقة البحثية ، وراء الإطلاع على واقع تعامل دولة البرازيل مع موضوع الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف المصاحب للنمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تتبع أهمية هذا البحث من أنه يسعى وراء إعطاء دروس للاقتصاد الجزائري بصفته دولة تسعى للانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ أكثر من 15 سنة.

وقد أنجز هذا البحث انطلاقاً من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة سببية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في البرازيل
- هناك علاقة سببية بين الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل.

أما فيما يخص منهجية البحث، فإنه تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لما ورد في المراجع و الأبحاث و الصحف و المواقع الرسمية (منظمة التجارة العالمية، وزارات التجارة والصناعة المركز الإسلامي لتنمية التجارة صندوق النقد العربي الموحد)، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد أثر النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي في البرازيل و ذلك من خلال اختبار إذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة أم لا، و من ثم استخدام التكامل المتزامن للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات.

و لغرض اختبار الفرضيات السابقة الذكر، فإنه قد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث نتناول في المحور الأول الطريقة المستخدمة في البحث، و في الثاني النتائج المتوصل إليها من جراء تطبيق طريقة التكامل المتزامن، و في المحور الثالث تفسير و مناقشة النتائج المتوصل إليها، و في المحور الأخير سنحاول الخروج بدروس للاقتصاد الجزائري.

I .الطريقة المستخدمة في البحث :

إن هدف البحث هو تحليل و قياس أثر اندماج دولة البرازيل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على بعض المتغيرات الاقتصادية، و هي النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1980-2013)، مع استخلاص دروس للاقتصاد الجزائري . و يرجع سبب اختيار هذه الدولة بالذات دون غيرها، إلى تجربتها الفريدة من نوعها في مجال تنويع القاعدة الإنتاجية و النشاط الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط لتمويل الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

فهذه الدولة التي تقع في قلب أمريكا اللاتينية، والتي كانت تصنف إلى عهد قريب ضمن دول العالم الثالث أو الدول النامية، استطاعت أن تخط طريقا نحو التنمية بانتهاج أسلوب خاص . فإذا كانت هناك تجارب عالمية تستمد خلفياتها التنموية من التعليم و الرأسمال البشري، فإن ما يجعل التجربة البرازيلية متفردة، هو أنها عملت على بناء نموذج تنموي يقوم على تبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا توجت بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف سنة 1995. و الانفتاح الاستراتيجي على قوى جديدة واقتصاديات واعدة مثل دول BRICS و دول MERCOSUR.

و عليه، سنعبر عن اندماج دولة البرازيل في النظام التجاري المتعدد الأطراف بمعدل الانفتاح التجاري و أفضل المقاييس المستخدمة لقياس درجة انفتاح اقتصاد ما على الخارج هو نسبة ما يمثله القطاع الخارجي من مجمل الدخل و الناتج، أي نصيب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (الصادرات +الواردات/الناتج المحلي الإجمالي)[8]. و بالتالي مدى ارتباط كل من:

- مؤشر الانفتاح التجاري : و لقد رمزنا له في هذه الدراسة بـ : INDOUV مع:
- معدل النمو الاقتصادي : و لقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ :GDP
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: و لقد رمزنا لهفي هذه الدراسة بـ FDI

حيث تعطى العلاقة:

$$INDOUV=f(GDP , FDI)$$

أي دراسة أثر الانفتاح التجاري على كل من معدل النمو الاقتصادي و على نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل . و لتحقيق هذا المبتغى استعملنا لهذ ا الغرض اختبار التكامل المتزامن (cointégration)[9]، لمعرفة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الانفتاح

التجاري و المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر. و يقوم هذا الاختبار على ثلاث مراحل أساسية و هي[10]:

المرحلة الأولى و يتم فيها اختبار الاستقرارية، و هذا عن طريق اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey-fuller"،حيث طور العالم ديكي فولر سنة 1981 اختبار[11]، لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية، و الذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع . كما أنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) ، للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي و بهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية و القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية ، و يع تمد على ثلاث صيغ أي ثلاثة نماذج، و هذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى[12] :

- النموذج الأول : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج الثاني : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$
- النموذج الثالث : $\Delta y_t = \varphi y_{t-1} + \sum_{j=2}^{k} \rho j \Delta y_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

إن النموذج الثاني يختلف عن الأول في احتوائه على حد ثابت، والنموذج الثالث يختلف عن الثاني و الأول في احتوائه على حد ثابت و متغير اتجاه زمني و لتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري AIC و SC. و بعد حساب الفروق الأولى $\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$ و الفروق الثانية $\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$ و تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى و اختبار الفرضيتين $H_0 : \emptyset = 0$ ضد الفرضية $H_1 : \emptyset < 0$,فإذا كانت فرضية العدم مقبولة، فهذا يعني وجود جذر وحدوي و بالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة[13].

و في المرحلة الثانية نقوم باختبار التكامل المتزامن : بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، حسب اختبار "Dickey-fuller Augmented". يتم دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار انجل و جرانج "Engel-Granger"[14]، حيث اقترح كل من أنجل و جرانجر سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن ترتكز على مرحلتين أساسيتين و هما الأولى تقدير العلاقة المعنية بطريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الا نحدار المقدرة

ε_t و هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى . أما المرحلة الثانية فيتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى وفق الأتي :

$$\Delta\varepsilon_t = \alpha + \delta\varepsilon_{t-1} + \Delta\varepsilon_{t-1} \quad e_t,\ldots..IN(0)$$

فإذا كانت إحصائية :τ لمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $\Delta\varepsilon_t \to I(1)$ ، بوجود جذر وحدة في البواقي و نقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو $\Delta\varepsilon_t \to I(0)$ و بالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، و أن العلاقة المقدرة في الخطوة الاولى هي علاقة صحيحة و غير مضللة . أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنية طويلة ا لأجل بين المتغيرين و أن العلاقة مضللة و لا يمكن الركون إليها.

المرحلة التالية و الأخيرة ، بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك حسب إجراء كرانجر – انجل، نقوم بتصميم نموذج تصحيح الخطأ، حيث تعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة . و عليه يكون تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود متغيرين هما x_t و y_t وفق الخطوات التالية[15] :

الخطوة الأولى : تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\ x_t\ + et\ (ECM)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

الخطوة الثانية : تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1}\ + u_t\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

كما يأخذ في الحسبان نموذج تصحيح الخطأ التفاعل الحركي في الأجل القصير و الطويل بين المتغير التابع و محدداته و أساسا ظهور ECM_{t-1}، في المعادلة رقم (2) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة المتغير التابع الفعلية في الأجل القصير في النموذج رقم (2)، لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل النموذج رقم (1). لذلك في الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال و هنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (معلمته) تعديل

القيمة الفعلية للمتغير التابع، باتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى و تحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t−1)، التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

و يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن[16].

II . نتائج الدراسة القياسية و الاختبار :

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردها بالترتيب التالي و هذا حسب ما يلي :

1.نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم (01) أدناه، أن السلسلة الزمنية لكل من معدل الانفتاح ا لتجاري و معدل النمو الاقتصادي و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي في دولة البرازيل، و يتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل متزامن بينها.

الشكل رقم _01 السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة في البرازيل خلال الفترة (1980-2013)

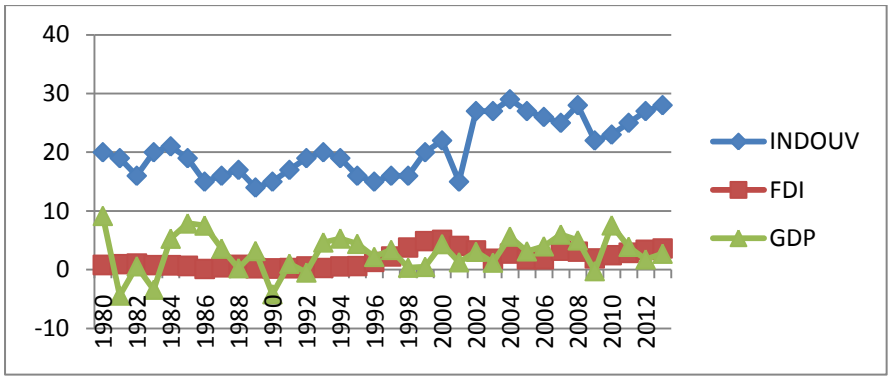

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel 7

2.نتائج اختبار الاستقرارية : لدراسة استقرارية متغيرات محل الدراسة لدولة البرازيل، استخدمنا اختبار ديكي فولر المتطور "Augmented Dickey-fuller" و الذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير و التي حددناها بـ : 1، و ذلك من خلال استعمال دالة الارتباط الذاتي الجزئية و الجدول رقم (01) و الجدول رقم (02) يلخصان نتائج الاختبار.

حيث نلاحظ من خلال الجداول رقم (1) و رقم (2)، ما يلي :

الجدول_01 اختبار جذر الوحدة في سلسلة المتغيرات محل الدراسة باستخدام ADF

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^c)	%5	الاحتمال
البرازيل	INDOUV	0.35	−1.95	0.22
	GDP	−1.76		0.24
	FDI	−0.19		0.46

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

الجدول _02 اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ADF

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^c)	%5	الاحتمال
البرازيل	INDOUV	−7.56	−1.95	0.00
	GDP	−10.93		0.00
	FDI	−4.57		0.00

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

تشير نتائج الجدول رقم (01)، إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاث و هي معدل النمو الاقتصادي و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل الانفتاح التجاري غير مستقرة في مستوياتها، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطورة المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى 5%، أي :

$ADF^c = 0.35 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INDOUV)

$ADF^c = -1.76 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -0.19 > ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

و بالتالي قبول فرضية وجود جذور وحدية . و هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لمتغير : الانفتاح التجاري INDOUV و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و معدل النمو الاقتصادي GDP. حيث أن الجدول رقم (02)، يبين لنا أن التفاضلات الأولى لمتغير ا لانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو الاقتصادي، عبارة عن سلاسل مستقرة عند مستوى5%، حيث أن القيمة الإحصائية لديكي فولر

المتطور المحسوبة ADF^c لهذه المتغيرات أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%، أي :

$ADF^c = -7.56 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :INDOUV)

$ADF^c = -10.93 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :GDP)

$ADF^c = -4.57 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ :FDI)

و منه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة). و عليه، يمكن استنتاج أن معدل الانفتاح التجاري و نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل النمو الاقتصادي، ذات تكامل من الدرجة الأولى، أي، I(1). في البرازيل.

3.نتائج اختبار التكامل المتزامن(اختبار Engel-Granger) : في هذا الاختبار تم التوصل إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتمثل في تقدير معادلات المدى الطويل و الثانية اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار.

1.3 نتائج تقدير معادلات المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى لإيجاد المعادلة الستاتيكية أو معادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية باستخدام برنامج Eviews 7 و النتائج موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم_03 : معادلة المدى الطويل

Dependent Variable: INDOUV
Method: Least Squares
Date: 10/19/15 Time: 13:23
Sample: 1980 2013
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.298126	0.222733	1.338491	0.1905
FDI	1.511345	0.501893	3.011289	0.0051
C	16.99030	1.313869	12.93150	0.0000

R-squared	0.764368	Meandependent var	20.61765
Adjusted R-squared	0.216908	S.D. dependent var	4.716282
S.E. of regression	4.173556	Akaike info criterion	5.779511
Sumsquaredresid	539.9757	Schwarz criterion	5.914190
Log likelihood	-95.25169	Hannan-Quinn criter.	5.825441

F-statistic	5.570309	Durbin-Watson stat	1.681249
Prob(F-statistic)	0.000075		

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$INDOUV = 0.29GDP + 1.51FDI + 17 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

t-statistic (1.33) (3.01) (12.93)

$R^2=0.76$ DW=1.68

Prob (F-statistic) = 0.000075

يشير النموذج (01) أن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة كما أنها جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، و هذا ما يبينه معامل الارتباط المساوي لـ : 0.86، و هي علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات و ما يؤكده أيضا معامل التحديد الذي كان في حدود 0.76 و هو ما يعني أن 76% من الانحرافات الكلية في قيم الانفتاح التجاري تفسر من خلال النموذج. فإن 24% من الانحرافات تعود إلى متغيرات و عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو تدخل ضمن المتغير العشوائي كما أن اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل المعالم النموذج لها معنوية إحصائية.

و قيمة B_1 المساوية لـ 0.29 و هي موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية و تبين أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي كما أن B_2 و المساوية لـ 1.51 و هي موجبة و تتفق و النظرية الاقتصادية، حيث تدل على أن الانفتاح التجاري يرتبط بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر . أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف يؤثر و بشكل كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل.

2.3 نتائج دراسة استقرارية البواقي :

تقوم هذه المرحلة على اختبار استقرارية البواقي لمعادلات الانحدار السابقة . فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى $I(0)$. فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات . و الجدول أدناه رقم 04، يبين نتائج الدراسة.

الجدول_04 اختبار استقرارية سلسلة البواقي

الدولة	المتغير	المحسوبة (ADF^c)	%5	الاحتمال
البرازيل	ER_{Bresil}	−2.44	− 1.95	0.00

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04)، نتائج دراسة استقرارية سلسلة البواقي ، حيث تظهر نتائج الدراسة أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c للأخطاء أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطورة ADF^t عند مستوى5%. أي :

$ADF^c = -2.94 < ADF^t = -1.95$ (السلسلة الزمنية لـ : ER_{Bresil})

و بالتالي رفض فرضية وجود جذور وحدية أي أن سلسلة البواقي مستقرة من الشكل I(0).

4. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) :

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختبار (Engel-Granger)، نأتي إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن طريق برنامج Eviews 7 و النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول_05 نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DINDOUV
Method: Least Squares
Date: 10/19/15 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1980 2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFDI	0.685699	0.792000	0.865781	0.3935
DGDP	0.161919	0.126365	1.281360	0.2099
E(-1)	-0.322542	0.141301	2.282665	0.0297

المصدر : من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Eviews 7

من خلال الجدول رقم تعطى المعادلة وفق العلاقة التالية :

$$DINDOUV = 0.68DFDI + 0.16DGDP - 0.32E_{t-1} + u_t \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

t-statistic (0.86) (1.28) (2.28)

كذلك في دولة البرازيل نجد أنه من خلال النموذج رقم (3)، نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ E_{t-1} لديها معنوية إحصائية و تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تعكس سرعة تكيف النموذج.

IV- تحليل نتائج الدراسة :

في هذا الجزء سنحاول تقديم تفسيرات واضحة و منطقية للنتائج المتوصل إليها، لغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية. حيث عند دراسة أثر الانفتاح التجاري عن طريق الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف على كل من النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة البرازيل توصلنا إلى نتيجتين مهمتين و هما :

النتيجة الأولى : وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين الانفتاح التجاري عن طريق المنظمة العالمية للتجارة و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر . و هذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد أثر بشكل كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و هذا بدوره يرجع إلى القوانين و التشريعات التي قامت بها دولة البرازيل لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها جاءت متوافقة مع قوانين و تشريعات المنظمة العالمية للتجارة في اتفاقية الاستثمار المرتبط بالتجارة الخارجية TRIMs. و هذه القوانين و التشريعات كما يلي[17] :

- قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن ثمة قيود على الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات الإستراتيجية مثل البترول والصناعات الإستراتيجية والمرافق العام ة، إلى جانب ضرورة أن يسجل المستثمر السلع والاستثمارات حتى ولو كانت غير ملموسة كالعلامات التجارية في المؤسسة القومية للملكية الصناعية في البرازيل، بالإضافة إلى تحصيل ضرائب مرهقه نسبياً دون أي إعفاءات للمستثمر الأجنبي أكثر من المستثمر الوطني رغم تعديل التشري عات الضريبية في الإصلاح الاقتصادي ولكن وفقاً لنوع الصناعة.
- قامت الحكومة البرازيلية بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير، كما تقوم بإنشاء مناطق صناعية تصديرية وتطوير كامل للبنية الأساسية.

- تهتم الحكومة البرازيلية بتنمية مهارات العاملين، كما تقدم الحكومة برامج تدريبية مجانية للعاملين في المدن الرئيسية، والمناطق الصناعية في ظل التركيز على التوجه التصديري بعد عبور سياسة الإحلال محل الواردات
- تتصف الإجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة في الخصخصة بالشفافية والمصداقية والعدالة بين كل الأطراف المشاركة وكلها توصف بأنها أفضل مجهودات ترويجية يمكن استخدامها لقضايا الخصخصة، أي التركيز على الأفعال أكثر من الأقوال، رغم اللجوء إلى المجهودات الإعلامية والإعلانية والدعائية .

و في هذا الإطار تعد البرازيل حاليا رابع مُستثمر بين الدول الناهضة وأوّل مُستثمر في أمريكا اللاتينيّة. و هذا راجع إلى عوامل عديدة: موقع استراتيجي يُسهّل الوصول إلى باقي بلدان أمريكا الجنوبيّة، سوق تتكون من 200 مليون نسمة، اقتصاد في أوج النمو، اقتصاد متنوع، وهو بذلك يستطيع مواجهة الأزمات العالمية على نحوٍ أفضل سهولة الوصول إلى المواد الأولية . و نتيجة هذه العوامل شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل ازدهار كبير و الشكل رقم 02 يوضح ذلك.

الشكل رقم 02 : صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال الفترة (2000-2014) الوحدة مليون دولار.

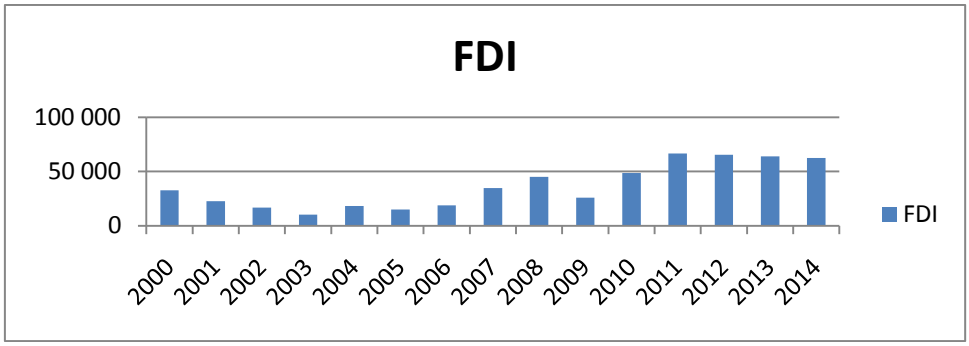

Source : http://data.lesechos.fr/pays

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البرازيل شهدت ازدهارا كبيرا بعد انخفاض وتيرتها سنة 2009 وهي في ديناميكيّة انخفاض طفيف منذ سنة 2011. وبعد بلوغها 48506 مليون دولار أمريكي سنة 2010، ارتفع تدفقها إلى 63996 مليون دولار سنة 2013.[18] وتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهةٍ على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويتمثل أهم المستثمرين في البرازيل في كلّ من الولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا، بينما تُعتبر قطاعات المالية، وصناعة المشروبات، والبترول، والغاز، والاتصالات هي أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين الأجانب في البرازيل. كما قد سجلت البرازيل مؤشرات ايجابية فيما يخص شفافية المعاملات التجارية و حماية المستثمرين.

النتيجة الثانية : تم التوصل في هذه الدراسة كذلك وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري و معدل النمو الاقتصادي، و هذا دليل على أن زيادة درجة الانفتاح التجاري في البرازيل بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أثر بشكل كبير على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

و هذا بدوره راجع إلى برامج الإصلاح التي قامت بها البرازيل الهادفة إلى استهداف التضخم و تقليل معدلات البطالة و تقليل الدين العام و جعل سعر الصرف مرن و ترقية القطاع الزراعي و القطاع الصناعي و قطاع الخدمات و جعل هذه الأخيرة تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي و المساهمة أيضا في الصادرات الكلية.

بالإضافة إلى تبني نظام اقتصاد السوق و خصخصة الشركات العمومية بعد 1988، و فتح المجال أمام الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي وتقديم كل التسهيلات له (حتى وصفت بجنة الاستثمار)، و الاعتماد على القروض الأجنبية قصد تموين المشاريع التنموية التركيز على الصناعة التحويلية و الزراعة النقدية[19].

و تقليل من الاعتماد المتزايد على النفط . الذي يخضع إلى تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية. و فضلا عن ذلك صمود الاقتصاد البرازيلي في وجه أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي سنة 2008، حيث أثرت هذه الأزمة على العديد من اقتصاديات الدول النامية و المتقدمة. و لقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في البرازيل و في نفس السنة ما نسبته 5.1%.

و يمكن القول أن حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية و كبر السوق البرازيلي، و الدرجة العالية من الانفتاح و التحرر الاقتصادي و التجاري، و برامج الخصخصة، و إزالة العقبات أمام الصادرات و الواردات و التسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية و المناخ المواتي لعمل و استمرار تلك الاستثمارات، فضلا عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصاديات، أصبحت البرازيل بلد صناعي و تاسع اقوي اقتصاد (المرتبة6 في إنتاج الفولاذ و السيارات و تكرير البترول و الاسمنت المرتبة في4 صناعة الطائرات و المرتبة 5 في إنتاج الأسلحة).

V -الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري :

الجزائر كغيرها من دول النفطية تسعى جاهدة للانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف حيث كانت سباقة عن غيرها في تقديم طلب العضوية للجات GATT سنة[20] 1987، لكنها لم تحصل على العضوية بحكم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عاشتها حتى سنة 1996 لما قدمت المذكرة المساعدة حول النظام الاقتصادي والتجاري الجزائري، و طلب رسمي للانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف[21]، و منذ تلك الفترة وحتى الآن و الجزائر تطالب بالانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف.

و في نفس الإطار، و بعد أن أصبحت الإجابة على انضمام الجزائر في هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف من عدمه مفصولا فيه يبقى التساؤل مطروحا بعد أن قطعت الجزائر أشواطا كبيرة و أصبحنا على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي للنظام التجاري المتعدد الأطراف حول ما هي الانعكاسات المحتملة من وراء انضمام الجزائر في هذا النظام التجاري؟.

كما أن سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الإجمالية في الجزائر و بنسبة 97%. و من المعلوم أن قطاع المحروقات لا يزال خارج نطاق اتفاقيات النظام التجاري المتعدد الأطراف و هذا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى هذا النظام التجاري محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 3% فقط من إجمالي صادراتها. و الشكل و الجدول أدناه يوضحان ذلك.

الشكل رقم_03: تغير قيمة الصادرات الإجمالية بالنظر إلى تغير قيمة صادرات المحروقات خلال الفترة 2005-2010.

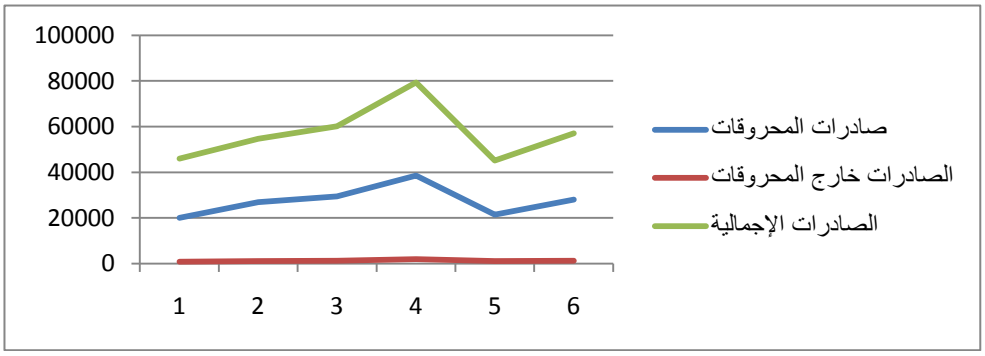

Source : construire par nous sur la basse de donnée :

-Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période ;1963-2010 . Ministère des Douanes . 2010.

- Les réalisations des échanges extérieurs de L'Algérie période, Ministère des Douanes, 2011,p4.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه رقم 03 أن منحنى صادرات المحروقات له تقريبا نفس منحنى الصادرات الإجمالية و هذا دليل على الارتباط الوثيق بين الصادرات الإجمالية الجزائرية بالصادرات المحروقات و بالتالي فإن نمو الصادرات الإجمالية يجد أصله في نمو صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط. في حين نجد أن صادرات خارج المحروقات و إن كانت قد عرفت في بعض السنوات تزايدا إل أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالصادرات المحروقات و هذا ناتج عن عدم فعالية الإجراءات التي اتخذت في مجال ترقيتها، حيث يلاحظ مشاكل عديدة يعاني منها القطاع الصناعي و الزراعي سواء كان ذلك العام و الخاص [22].

و هذا أدى بدوره إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الجزائر على اقتحام الأسواق الخارجية و على هدا بقيت الصادرات الإجمالية حبيسة صادرات المحروقات و خاصة أسعار البترول.

الجدول رقم_06: نسبة مساهمة البعض من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال (2010-2013).

السنوات	نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في PIB	نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في PIB	نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في PIB	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في PIB	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في PIB
2010	24.2	10.8	34.7	5.0	8.5
2011	27.4	10.5	36.7	3.6	8.1
2012	26.4	12	35	4.0	9.0
2013	20.7	11.4	28.9	4.0	9.3

المصدر : صندوق النقد العربي الموحد،2014.

من خلال الجدول أعلاه و خلال الفترة (2010-2013)، نلاحظ أن الصناعة الاستخراجية (النفط، الغاز) و الإيرادات البترولية تحتل المرتبة الأولى في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و بنسب أكبر من مساهمة القطاع الزراعي و الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي . و هذا دليل كبير على مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات (النفط، الغاز). و بالتالي فإن انخفاض أسعار قطاع المحروقات في الأسواق

العالمية يؤثر بشكل كبير على سياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر . و على هذا يجب الابتعاد عن سياسة الاعتماد على النفط لتمويل الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

ومن جهة أخرى، تبين دراسة [23] حول الانعكاسات المرتقبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف على الاقتصاد الجزائري فضلاً عن ذلك القطاع الزراعي و الصناعي و الخدماتي، حيث يتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك انعكاسات سلبية و ايجابية للنظام التجاري العالمي الجديد على الاقتصاد الجزائري، إذ نجد أن الانعكاسات السلبية سوف تكون أشد أثرا من الانعكاسات الايجابية و هذا بسبب ضعف صادرات خارج المحروقات في الجزائر و التي تمثل إلا 2% من الصادرات الإجمالية هذا من جهة.

و عليه سوف نقدم البعض من الدروس للاقتصاد الجزائري و هو على مشارف الانضمام إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال دروس تجربة دولة البرازيل، و هذه الدروس هي :

1.ضرورة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة : أن اندماج الدول في النظام التجاري المتعدد الأطراف ليس خيار متاح و إنما أمر مفروض و هذا ما قامت به دولة البرازيل، في الانضمام إلى هذا النظام. حيث انضمت البرازيل إلى هذا النظام سنة 1995. و هذا لمسايرة التطورات العالمية خاصة مع ظهور ما يسمى بالعولمة وبالتالي يجب على الجزائر الإسراع في الانضمام إلى هذا النظام التجاري المتعدد الأطراف للاستفادة كغيرها من الدول من التقسيم العمل الدولي و التخصص.

2.صياغة قوانين وتشريعات تتلاءم و قوانين النظام التجاري المتعدد الأطراف : على صناع القرار في الجزائر العمل على صياغة قوانين و تشريعات تتلاءم و قوانين و تشريعات النظام التجاري المتعدد الأطراف خاصة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي أصبح يحقق مكاسب للدول المستوردة له.

و في هذا الإطار، تشهد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل ازدهارا كبيرا بعد انخفاض وتيرتها سنة 2009، وهي في ديناميكيّة انخفاض طفيف منذ سنة 2011. وبعد بلوغها 64 مليار دولار أمريكي سنة 2013 ارتفع تدفقها إلى 62 مليار دولار سنة 2014. وتعتبر البرازيل هي الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية، وهي أيضا خامس وجهةٍ على مستوى العالم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتُعد البرازيل حاليا رابع مُستثمر بين الدول الناهضة وأوّل مُستثمر في أمريكا اللاتينيّة.

3.**العمل على تفعيل و تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية** : و هذا مع الدول العربية و الإسلامية بهدف زيادة التعاون و التنسيق فيما بينها و الاعتماد على بعضها البعض من اجل التقليل من الاعتماد على الدول الصناعية في معظم صادراتها وارداتها . خاصة و أن الهدف من تشكيل تكتلات اقتصادية هو اقتناع هذه الدول بأن التكتلات الإقليمية تساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات و تعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية[24].

حيث في هذا الميدان، قامت البرازيل بالانضمام إلى دول البريكس (BRICS)، و المنظمة العالمية للتجارة، و إقامة تحالفات و تكتلات مع العديد من دول العالم كما أنها عضو رسمي G20 و G4. و منظمة (MERCOSUR) وهى بمثابة السوق المشتركة لدول ا لجنوب وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من البرازيل والأرجنتين وباراجواى واوروجواى في 1991 وعضوية غير كاملة لفنزويلا وبوليفيا[25].

4.حماية المنتجات المحلية : و هذا من خلال وضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات على النحو الذي يقلل حجم الفجوة لمنتجات هدا القطاع و يخفض كميات استراده من الخارج و رسم سياسة جمركية بالنسبة للواردات من السلع خارج قطاع المحروقات بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للإنتاج المحلي و ما يرتبط ذلك من حصيلة للرسوم الجمركية و الرسوم الإضافية الأخرى.

5.ترقية القطاعات خارج المحروقات : لتفادي الجزائر الانعكاسات السلبية للنظام التجاري المتعدد الأطراف على الاقتصاد الجزائري يجب عليها إعطاء الاعتبار و ترقية الصادرات خارج المحروقات كالزراعة، الصناعة، الخدمات فالمتتبع للاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي يجد أنه اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات النفط و الغاز، و نحن نعلم أنه لم يتم إدراج قطاع النفط و الغاز ضمن بنود المنظمة العالمية للتجارة و هذا بدوره يجعل استفادة الجزائر من انضمامها إلى هذا النظام، محدودا أي أن مقدار الفائدة يتركز في حدود 4% فقط من إجمالي صادراتها[26]. و في هذا الإطار نجد أن الدول محل الدراسة قامت بالعديد من الاستراتجيات لتنويع اقتصادها المحلي و هذا لتجنب الصدمات الخارجية الناتجة عن انخفا ض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيث أن النظام التجاري المتعدد الأطراف، إستراتيجية تسعى من خلالها الدول إلى اندماج أسواق العالم جميعا في مجال تجارة السلع والخدمات وحركة انسياب رؤوس الأموال وانتقال تكنولوجيا المعلومات، على أساس من نظام اقتصاد السوق الحر الذي يفتح المجال واسعا أمام الفرص الاستثمارية للاستفادة من المزايا النسبية و هذا ما حققته البرازيل و السعودية و الإمارات العربية في جلب عدد كبير من رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات غير النفطية. لذا على الجزائر أن تعد إستراتجية واضحة المعالم للولوج إلى هذا النظام.

الخاتمة :

من خلال التعرض إلى هذه الدراسة بعنوان : دراسة قياسية حول أثر الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف تجربة القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية (دولة البرازيل) "دروس للاقتصاد الجزائري" تم التوصل إلى العديد من النتائج و هي :

أن واقع تعامل دول أمريكا اللاتينية و التي من بينها دولة البرازيل، في مجال الانفتاح التجاري عن طريق النظام التجاري المتعدد الأطراف . قد ألقى الضوء على مرحلة الانطلاق الموجودة فيها أنظمتها التجارية و التي تتفق مع ما جاء في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

و في نفس الإطار وجدنا أن الانفتاح التجاري عن طريق النظام الت جاري المتعدد الأطراف قد أحدث صدمات ايجابية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو في البرازيل، و دليل على ذلك وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين الانفتاح التجاري و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

و هذا بدوره يرجع إلى القوانين و التشريعات التي قامت بها دولة البرازيل لجذب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب إلى أراضيها بالإضافة إلى برامج التنويع الاقتصادي الهادف إلى الابتعاد عن الاعتماد المتزايد على النفط في تمويل الاستهلاك و الاستثمار . و بما أن الجزائر دولة نفطية ، فيجب عليها الاستفادة من تجارب هذه الدولة في مجال الانفتاح و الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. و لكن قبل هذا يجب وضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع خارج المحروقات، حتى تكون أثار هذا النظام التجاري في صالح الاقتصاد الجزائري.

الهوامش و المراجع :

[1] World Trade Organization.
[2] Paul R, Krugman,. and al, International economics : theory & policy, The Pearson series in economics, 9th ed, USA, 2012,P 80.
[3] Jan, Tinbergen, International Economic Integration, New York, Elsevier, 1965, P57.
[4] Melitz M, J, The Impact of Trade on Intra-industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity, Econometrica, vol. 71 (6), 2003, pp1695-1725.
[5] Aghion, P, Bloom, N., Blundell, R., Griffith, R. and Howitt, P, Competition and Innovation: An Inverted U Relationship, National Bureau of Economic Research Working Paper N° 9269, July 2002.
[6] Alan M, Rugman,. and Gavin Boyd, The World Trade Organization in the New Global Economy, MPG Boocks, Britain , 2001, p23.
[7] Dollar, D, Outward-Oriented developping Economies Really do grow more Rapidly, Evidence from 95 LDCs, 1976-85, Economic Development and Cultural Change, 1992.
[8] Sebastian Edwards, «Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries,» Journal of Economic Literature, vol. 31, no. 3 (September 2012), p. 112.
[9] La cointegration présentée par Granger (1983) et Engle et Granger (1987), est considérée par beaucoup d'économistes comme un des concepts nouveaux les plus importants dans le domaine de l'économétrie et de l'analysé de séries temporelles.
[10] William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.
[11] Régie Bourbonnais, Econometrie ,Dunod 5eme édition, Paris 2015, p304p305.
[12] DICKEY D.A , FULLER W.A. ,Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

[13] أحمد سلامي محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بي الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2011، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، العدد13، 2013،ص124.

[14] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظري و التطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1998، ص ص 669–672.

15Régie, B, Econometrie ,Dunod 9eme, édition, Paris ,2015, p306.

[16] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص685.

17 Voire ;
-Feldman; Roger, D., Privatization Options for Capital attraction by the Brazilian Power Industry ,Journal of Project Finance, Spring, Vol., 3, No., 1,1997, pp 31-40.
- Makler; Harry. M., Bank Transformation and Privatization in Brazil: Financial Federalism and some lessons about bank Privatization, Quarterly Review of Economics and Finance, Spring, Vol., 40, No., 1,2000, PP 45-69.

18 United Nations Publication, World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan,p61.

19 Feldman; Roger, D.,opcit,pp31-40.

20 Mehdi A, L'accession de l'*algerie* a l'omcl'accession de l'*algerie* a l'*omc* entre ouverture contrainte et ouverture maitrisee, Laboratoire d'économie de la production et de L'intégration international, NOTE de TRAVAIL Grenoble CEDEX 9 - France, N03/2009,p3.

[21]ناصر دادي عدون منتاوي محمد ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية الأهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، ورقلة العدد الثالث ، 2005 ، ص ص 70-73

[22]زيتوني عمار، المصادر الداخلية لتمويل التنمية حالة الجزائر 1970-2004 ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص259.

[23]مزوري الطيب، الانعكاسات المرتقبة للمنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، المدرسة الدكتورالية للمناجمنت و الاقتصاد، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص162.

[24]ذكاء خالدي، دور الدولة و التعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 254، 2000، ص110.

[25] Voir :

- Stéphanie Ruest, Le Brésil et le MERCOSUR : Étude des stratégies de recherche de l'autonomie et de la puissance,fiche travail, Département d'études internationales Faculté des arts et des sciences, Université de Montréal, 2013,p39.
- Folashadé Soulé-Kohndou , IBSA, BRICS : l'intégration des pays émergents par les clubs ? , vue le 12/10/2015 http://www.ceri-sciences-po.org

[26]مزوري الطيب، مرجع سبق ذكره، ص147.